

حدود طاعة الموظف العام للرئيس الإداري في القانون المصري والكويتي

رسالة ليل درجة الماجستير في الحقوق

مقدمة من الباحثة

رجاء جواد كاظم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ يحيى الجمل مشرفاً ورئيساً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ يسري العصار عضواً

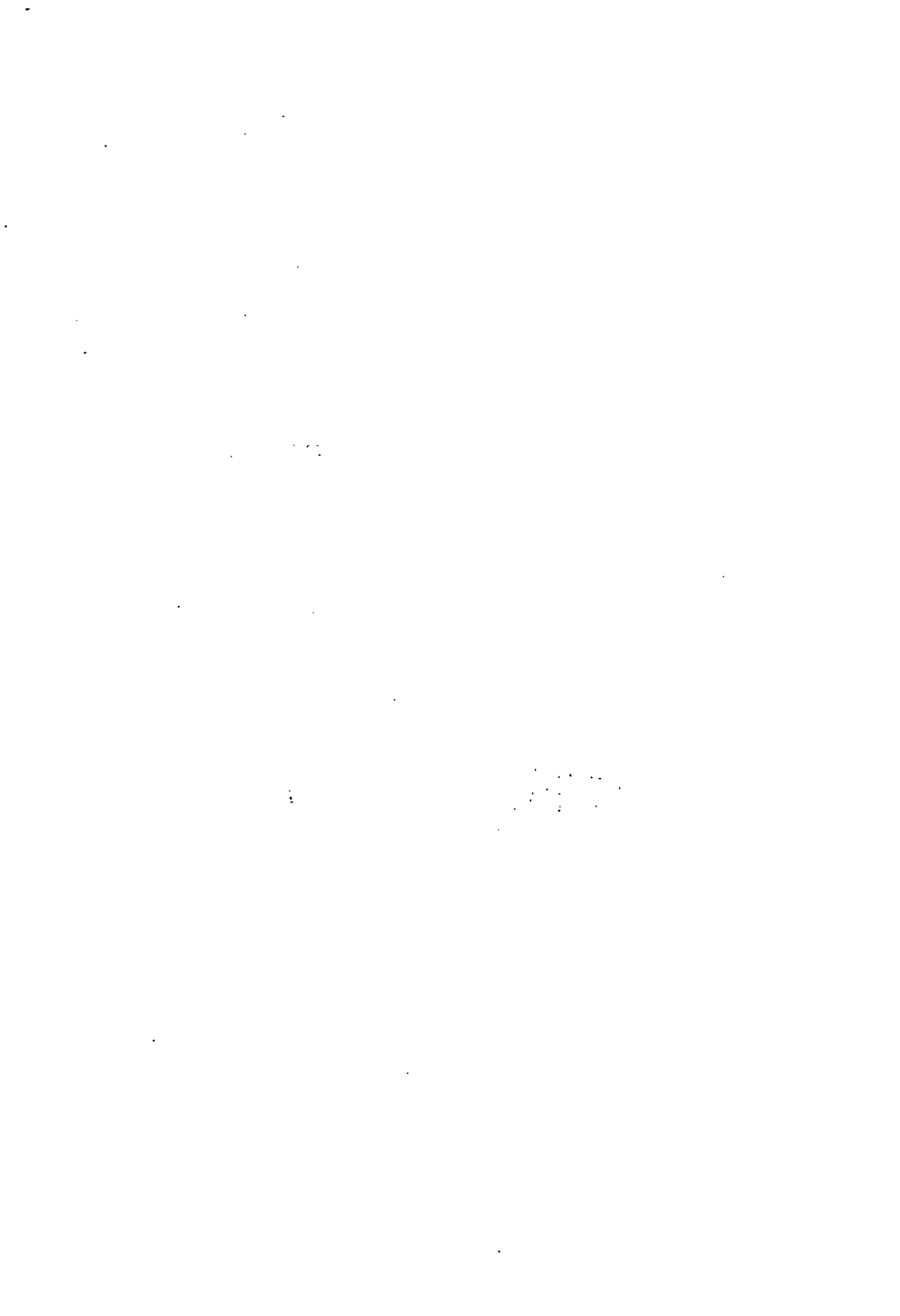
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ سعيد أمين عضواً

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ^ط
وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا

صدق الله العظيم

كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

الآية (١٠٥)

سُورَةُ التَّوْبَةِ

إهداء

إلى أستاذي الكبير

الأستاذ الدكتور / يحيى الجمل

والذي هو لي بمثابة المعلم الجليل،
لما حباني به من سعة صدره، وغزير علمه،
وتفضله بقبول الإشراف على رسالتي،
ورعايته لي طوال فترة الإعداد لها.
جزاه الله عني وعن طلابه كل الخير
وأمدّه بموفور الصحة والعافية

مقدمة

تمارس الدولة نشاطها المرفقي بواسطة موظفيها أو عمالها المدنيين. ومن ثم؛ يكون الموظفون العموميون أداة الدولة وغيرها من الأشخاص المعنوية العامة. ويتحدد دور الموظف العام ضيقاً واتساعاً حسب ظروف كل دولة والفلسفة السائدة فيها، بما ينعكس على دور النشاط الإداري بها؛ ذلك أن اتساع نطاق ومجالات النشاط الإداري يؤدي - وبالضرورة - إلى ازدياد أهمية الموظف العام من ناحية، وكثرة عدد الموظفين من ناحية أخرى. والعكس صحيح أيضاً حيث يقل دور الموظفين العموميين وينكمش عددهم إذا ضاق نطاق ومجال النشاط الإداري.^(١)

فالموظف العام والنشاط الإداري وجهان متقابلان ومتلازمان لعملية واحدة، فلا موظف عام بدون نشاط إداري، ولا يمكن أن يتم نشاط إداري إلا بواسطة الموظف العام.

وقد أدّى التطور في المجتمعات المعاصرة إلى إقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الحقوق والحريات التقليدية، وهو ما يعنى تدخل السلطة في كافة المجالات؛ الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق النشاط الإداري. ومن ثم؛ بروز أهمية الموظف العام.

والوظيفة العامة خدمة ومهنة في آن واحد، فهي خدمة لأنها وسيلة الدولة لتقديم خدماتها للمواطنين؛ إذ لا يمكن لها - كشخص معنوي - تقديم خدماتها أو ممارسة مهامها بدون الشخص الطبيعي (الموظف العام / العامل) الذي ينوب عنها في خدمة المواطنين. والوظيفة العامة مهنة أيضاً لأن الأصل هو تفرغ الموظف لعمله، وتكريس وقته وجهده للقيام بواجبات وظيفته.

(١) د. أنور أحمد رسلان: « الوظيفة العامة »، دار النهضة العربية، ط ١٩٨١، ص ٥.

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٨	خطة البحث
٩	الباب الأول: حقوق الموظف العام وواجباته في القانون المصري والكويت
١١	الفصل الأول: حقوق الموظف العام المالية وغير المالية
١٢	المبحث الأول: حقوق الموظف العام المالية
١٣	المطلب الأول: المرتب
٢٢	المطلب الثاني: العلاوات
٣٠	المطلب الثالث: البدلات الوظيفية
٣٥	المبحث الثاني: الحقوق غير المالية
٣٦	المطلب الأول: الترقية
٥٩	المطلب الثاني: الإجازات
٧٣	الفصل الثاني: واجبات الموظف
٧٤	المبحث الأول: أداء الوظيفة
٧٩	المبحث الثاني: طاعة الرؤساء
٨٢	المبحث الثالث: الإمتناع عن التصرفات المحظورة بنص صريح
٨٧	الباب الثاني: سلطة الرئيس الإداري تجاه الرؤوس في النظم الوظيفية التأديبية
٨٩	الفصل الأول: ماهية سلطة الرئيس الإداري وحدود علاقته بالرؤوس
٩٠	المبحث الأول: مفهوم لسلطة واشكالها والقيود الواردة عليها
٩٠	المطلب الأول: مفهوم السلطة الموسدة للرئيس الإداري

- ١٠٠ المطلب الثاني: أشكال السلطة والعقود الواردة عليها
- ١٠٥ المبحث الثاني: أشخاص السلطة الرئاسية
- ١٠٦ المطلب الأول: تحديد أشخاص السلطة الرئاسية
- المطلب الثاني: حدود العلاقة بين الرئيس والمرؤوس في النظام
- ١١٢ الوظيفي العام
- ١١٥ المطلب الثالث: تفويض السلطة الرئاسية للموظف العام
- ١٢٦ الفصل الثاني: سلطة تأديب الموظف العام في النظم الإدارية المختلفة
- ١٢٦ المبحث الأول: النظم المختلفة السلطة تأديب الموظف العام
- المبحث الثاني: سلطة تأديب الموظف العام في التشريع
- ١٣٤ المصري والكويتي
- المطلب الأول: سلطة تأديب الموظف العام في التشريع
- ١٣٤ المصري
- ١٣٨ المطلب الثاني: سلطة تأديب الموظف العام في القانون الكويتي
- الباب الثالث: مسؤولية الرئيس الإداري و الموظف العام حالة
- ١٤٤ الإخلال بالواجبات الوظيفية
- الفصل الأول: مسؤولية الرئيس الإداري في حالة الإخلال الموظف
- ١٤٥ بواجباته الوظيفية
- المبحث الأول: مسؤولية الرئيس الإداري في ضوء طبيعة خطأ
- ١٤٦ المرؤوس
- المبحث الثاني: مسؤولية الرئيس الإداري حالة خطأ المرؤوس
- ١٦١ الناشئ عن الإخلال بإطاعة أوامره،
- الفصل الثاني: تحديد مسؤولية الموظف العام عن أفعاله في القانون
- ١٧٤ المصري والكويتي
- ١٧٤ المبحث الأول : المسؤولية التأديبية

١٩٣	المبحث الثاني : المسؤولية الجنائية للموظف العام
٢٠٤	المبحث الثالث : المسؤولية المدنية للموظف العام
٢١٣	الخاتمة
٢١٩	المراجع
٢٣٥	الفهرس

* * * * *

Brief summary

The Egyptian and Kuwaiti administrative legislations agree on the point that the authorities of the administrative manager in public employment do not justify his violation of law. Legal regulations do not exempt him from liability in the case of violation. If the violated is issued in writing from the president who in his turn denied performing the violated order, then the whole liability is only on the president.

This situation contradicts with reality as the majority of public employees cannot reject performing the orders of the administrative president even if it is wrong. They have not the ability to express their view towards the violated order for fear of coercion and misuse of authority of the administrative president.

Key Words :

Public employee – Limits of obedience to the boss - The liability of the Manager – The liability of the Employee